

# مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات في قانون القومية اليهودية

أستاذ مساعد - جامعة القدس المفتوحة - فرع دورا - فلسطين

د. سامي محمد حسين علقم

## مستخلص:

هدفت الدراسة إلى بحث قانون القومية اليهودية واثره على حق عودة اللاجئين، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال البحث في المراجع القديمة والحديثة، وتتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على ان هذا القانون قبل اصداره كان قد تم التمهيد له من خلال خطابات قادة اسرائيل المبينة بالبحث وحالة التسويف في الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين وعندما تهيأ الوضع بأحادية القطب العالمي وسوء الوضع العربي وزيادة الاستيطان والتغيير الديمغرافي على الارض بقصد زيادة عدد المستوطنين، تم اقرار هذا القانون الذي سينهي حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وشطب مدينة القدس من المعادلة واقرارها عاصمة لإسرائيل على حساب الحق الفلسطيني، وقد توصلت الدراسة إلى ان قادة الكيان هدفهم في البعد الاستراتيجي هو طرد الشعب الفلسطيني من ارضه وكذلك تكشف اطماع اسرائيل بمزيد من الاستيطان خارج فلسطين لتحقيق حلمهم بإقامة دولتهم من النيل الى الفرات وهذا القانون مقدمه لذلك وهدفه تصفية الشعب الفلسطيني وتجريده من حقوقه، وعدم جدية اسرائيل بمسألة المفاوضات وان التصرفات على الارض كانت تدل على الفرق بين نظرية الكلام والفعل المعاكس على الارض وكان من الضروري تنبيه المفاوض الفلسطيني، وتكر القانون لكل من هو داخل اسرائيل من غير اليهود رغم الخدمات التي يقدموها، وخطورة هذا القانون واي تعاطي فلسطيني او دولي معه هو شطب لتاريخ الشعب الفلسطيني وحقوقه في ارضه، وبناء على ذلك أوصى الباحث بضرورة عمل السلطة الفلسطينية على العودة للمطالبة بتطبيق قرار التقسيم رقم (181) لدفع إسرائيل إلى الورا، وليس المطالبة بحدود عام 1967. والعمل على إعطاء القانون الدولي دورة ليكون هو الحكم وليست طاولة التفاوض للحيلولة دون إعلان الكيان الإسرائيلي " دولة يهودية، وذلك من خلال استغلال وسائل الإعلام المحلي العالمي ووسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح معنى يهودية الدولة وآثارها.

الكلمات المفتاحية: قانون القومية، اليهودية، اللاجئين، حق العودة.

## Abstract:

The study aimed to examine the Jewish national law and its impact on the right of return of refugees. The researcher followed the descriptive-analytical approach, by searching in ancient and modern references. The importance of the study is to shed light

on the fact that this law, before its issuance, was paved with the speeches of Israel's leaders. Described in the research and the state of procrastination in the commitment to the agreements signed with the Palestinians, and when the situation was prepared with global unipolarity, the worsening Arab situation, the increase in settlement and demographic change on the land with the aim of increasing the number of settlers, this law was approved, which will end the right of Palestinian refugees to return to their homes and remove the city of Jerusalem from the equation and approve it as the capital of Israel. At the expense of the Palestinian right, the study concluded that the entity's leaders aim in the strategic dimension to expel the Palestinian people from their land, as well as reveal Israel's ambitions for more settlement outside Palestine to achieve their dream of establishing their state from the Nile to the Euphrates. And Israel's lack of seriousness about the issue of negotiations, and that its actions on the ground indicated the difference between the theory of speech and painful action. Reflecting on the ground, it was necessary to alert the Palestinian negotiator, and the law was denied to all non-Jews inside Israel despite the services they provide, and the danger of this law and any Palestinian or international interaction with it is to erase the history of the Palestinian people and their rights in their land, and accordingly the researcher recommended the need to work. The Palestinian Authority has to return to demand the implementation of Partition Resolution No. (181) to push Israel back, not to demand the 1967 borders. And to work to give international law a role to be the ruling and not the negotiating table to prevent the Israeli entity from declaring a "Jewish state," by exploiting the media. Global local and social media to clarify the meaning and effects of the Jewishness of the state.

**Keywords:** national law, Judaism, refugees, right of return.

## المقدمة:

يركز هذا البحث محاولات الكيان الإسرائيلي إعلان دولة للشعب اليهودي ، عبر تصريحات قادتها، المستوحاة من التاريخ الحديث تحديداً في القرن التاسع عشر، المتمثل بوعد بلفور، وقرار التقسيم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م. ووثيقة الاستقلال التي أعلنها ديفيد بن غور يون أول رئيس وزراء إسرائيلي في الرابع عشر من أيار عام 1948م. هذا البحث علاوة على كشفه الأهداف التي عملت عليها مختلف المؤسسات الصهيونية والإسرائيلية في هذا الميدان. فإنه يدق النفير لإثارة الحوافز الوطنية الفلسطينية من أجل الدفاع عن المشروع السياسي الفلسطيني، وذلك بالإجابة على إشكالية التداييع المترتبة على إعلان إسرائيل دولة للشعب اليهودي. متجاوزة الحقوق الفلسطينية المتمثلة بالعودة، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية، وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي لتفكيك معطيات البحث وإيجاد علاقة التأثير والتأثر بين هذه المتغيرات (مقومات المشروع الوطني الفلسطيني/ إعلان الدولة اليهودية)، والمنهج التاريخي كمنهج مساعد لرصد مختلف التطورات الزمنية التي شهدتها ظواهر الموضوع.

وتهدف إسرائيل في ذات الوقت إلى انتزاع اعتراف بيهودية الدولة من الجانب الفلسطيني في ظل إخفاقات عملية التسوية السلمية لقضايا الحل النهائي عام 2007، وتوجّه الطرف الفلسطيني للأمم المتحدة للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية (194) ضمن حدود الأراضي المحتلة عام 1967، وذلك من خال اشتراطها استئناف المفاوضات؛ والموافقة على إقامة دولة فلسطينية على أراضي المحتلة عام 1967م بالاعتراف بيهودية الدولة، فهي تعيش منذ مدة مشكلة الديموغرافيا، وخوفها من زيادة الفلسطينيين يجعلها تصر على كسب الاعتراف الدولي بيهودية الدولة؛ للمحافظة على النقاء اليهودي في دولة إسرائيل ولمواجهة خطر الزيادة السكانية العربية. وتحولت مقولة الدولة اليهودية بصورة غير مسبوقة؛ والمعهودة إلى القاسم المشترك بين مختلف التيارات والكتل والأحزاب والاتجاهات السياسية المؤيدة والمعارضة. واتخذت الكنيسة الإسرائيلية في 16/7/2003م قراراً بضرورة تعميق فكرة يهودية الدولة؛ وتعميمها على دول العالم، حيث قدم مشروع القرار أعضاء كتلة الليكود؛ وتم تشريعه بعد التصويت عليه، نص مضمونه على أن الضفة الغربية وقطاع غزة ليست مناطق محتلة، ومن الأهداف الأخرى التي يسعى إليها القرار المذكور، جذب مزيد من يهود العالم إليها، فالحركة الصهيونية تعتبر كل اليهود هم المادة البشرية لتحقيق أهداف إسرائيل التوسعية من جهة، وركيزة الاستمرار من جهة أخرى.

## اللاجئين وإعلان الكيان الإسرائيلي للدولة اليهودية:

منذ خطاب أريئيل شارونفي العقبة يوم 4 حزيران 2003، والذي طالب فيه بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وتأكيد الرئيس جورج بوش الابن (George W. Bush) في خطابة في المقام نفسه على هذه الفكرة، وحتى عودة رئيس حكومة إسرائيل إيهود أولمرت إلى التأكيد عليها مرة أخرى في مؤتمر أنابوليس 2007، وبتصاعد وتيرة إصرار حكومة بنيامين نتنياهو على تمرير مشروع قانون "الدولة القومية اليهودية"<sup>(1)</sup> ثمة العديد من التداييع على المشروع السياسي، وألها إغلاق الباب أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين تم

تهجيرهم من خلال عملية التطهير العرقي<sup>(2)</sup> في عام 1948، حيث قام الكنيست الإسرائيلي بإصدار قرار بتاريخ 2003/7/16 بضرورة تعميق فكرة يهودية الدولة، الذي قدم مشروعه الأعضاء البرلمانيون لكتلة ليكود وفاز بأغلبية 26 وعارضه ثمانية. و قد جاء في نصه تعتبر الضفة الغربية و قطاع غزة "مناطق ليست محتلة، لا من الناحية التاريخية، ولا من ناحية القانون الدولي، ولا بموجب الاتفاقيات التي وقعتها (إسرائيل) وقد دعا القرار إلى "مواصلة تعزيز المستعمرات الصهيونية وتطويرها، وإلى التمسك بثوابت الصهيونية و في مقدمتها "السيادة المطلقة على مدينة القدس"، والاحتفاظ بالمناطق الأمنية الغربية والمناطق الأمنية الشرقية<sup>(3)</sup>.

إذ «اكتشفت» إسرائيل فجأة أن تعميم هذا المصطلح هو الشعار الأنجع لإنهاء حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم (سته ملايين لاجئ فلسطيني)، وإزاحة الأساس القانوني لهذا الحق والحلم والأمل من أجندة الأمم المتحدة بدايةً لشطب الحقوق الفلسطينية، وهذا الأساس هو القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11-12-1948، والداعي إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين في أقرب فرصة ممكنة، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جراء اللجوء القسري<sup>(4)</sup>. وتوسعى لتحقيق ذلك من خلال طرد وتهجير المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة 1948 وعام 1967 أو تعتبرهم غرباء الذين يحملون تراخيص إقامة يمكن إلغاؤها في أي وقت، الأمر الذي تسعى إليه إسرائيل منذ زمن، فعملية الانسحاب من غزة عام 2005 وبناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، واهتمامها في تحقيق تفوق ديموغرافي يهودي في مدينة القدس يأتي في سياق الحفاظ على يهودية الدولة<sup>(5)</sup>. وذلك من خلال ممارساتها العملية على الأرض لفرض واقع جديد يستهدف الانسان الفلسطيني وربط مصيره بالإرادة الإسرائيلية، فعملت على ربط شبكتي الهاتف والمياه بها، وطبقت القانون الإسرائيلي على فلسطيني القدس، ونقلت الوزارات والدوائر إلى المدينة وطبقت مناهج التعليم اليهودي على المدارس العربية بسلسلة إجراءات تهدف في نهاية المطاف إلى تهويد المدينة<sup>(6)</sup> فعملت على تعقيد مسألة الحصول على رخص البناء، حيث يستغرق الحصول على رخصة بناء أكثر من 5 سنوات، وبكلفة تصل إلى 20 ألف دولار، في حين يحصل اليهودي على الرخصة خلال أقل من ستة أشهر وبكلفة رمزية الذي يؤدي إلى دفع الكثير من العائلات الفلسطينية للخروج من مدينة القدس من أجل تأسيس بيوت لأبنائهم في ضواحي مدينة رام الله والبيرة ونابلس، بالإضافة إلى عدم السماح بعودة الفلسطينيين الذين اجبروا على مغادرة المدينة إثر حرب 1967، وقد بلغ عددهم 60000 ألف فلسطيني الإجراءات التعسفية المتمثلة في فرض الضرائب، حيث فرضت السلطات الإسرائيلية ضرائب عديدة على الفلسطينيين في مدينة القدس، وبمعدلات عالية بالحد الأدنى لضريبة الدخل هو 35%. وقد يصل إلى 65% تضاف نسبة الغرامات بما يقارب 60% من قيمة الضرائب حيث يدفع المواطن الفلسطيني في القدس ضرائب تفوق أربع مرات ما يدفعه المستوطن الصهيوني والهدف من ذلك هو زيادة الضغوط على الفلسطينيين ودفعهم إلى الهجرة من المدينة وإغلاق المنشآت التجارية حيث تفوق الضرائب المفروضة قيمة الدخل العام لهذه المنشآت مما يدفع أصحابها إلى الإغلاق ثم تعمل على مصادرتها مع محتوياتها لحساب الضرائب، وبهذه الطريقة تسربت محلات تجارية كثيرة للمستوطنين الصهاينة في مدينة القدس<sup>(8)</sup>.

بذات السياق عملت السلطات الإسرائيلية على دفع الفلسطينيين للهجرة وعدم العودة من خلال إجراءات سحب الهويات بطرق شتى منها: إلغاء حق الإقامة لأشخاص الذين يقطنون في ضواحي مدينة

القدس الواقعة خارج حدود البلدية (9) إضافة إلى مطالبة المواطنين العرب المقيمين في القدس الشرقية أن يثبتوا بانتظام أن القدس هي مركز حياتهم، نتيجة لذلك يخاطر سكان القدس العرب بخسارة حقوق الإقامة في مدينتهم إذا درسوا أو عملوا خارجها، وقد خسر جراء ذلك أكثر من 7000 فلسطيني حقوق الإقامة في القدس عام 1996م ونحو 358 مقدسيا عام 1997م. وفي ظل هذه الممارسة يتوقع بأن يهدد بإلغاء إقامة أكثر من 80 ألف مقدسي وقد عبرت وزيرة الخارجية السابقة تسيغي ليفيني عن رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم صراحة أثناء المفاوضات مع الجانب الفلسطيني 2006-2009 وفي فترة الحملة الانتخابية التاسعة عشر لعام 2013 وقالت: إسرائيل دولة للشعب اليهودي والقدس الموحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة إسرائيل والشعب اليهودي منذ 3000 سنة ولا عودة للاجئين إلى إسرائيل، ولا أية مسؤولية لإسرائيل تجاه قضية اللاجئين وستقر إسرائيل بمعاناتهم ولكنها لن تعلن تحملها أي مسؤولية تجاه قضية اللاجئين، وستشترط إسرائيل، إضافة معاناة اليهود اللذين هجروا وطردوا من الدول العربية، كما ستطالب إسرائيل بتوطين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في الدول العربية والأجنبية وعدم عودتهم إلى الأراضي الفلسطينية نهائياً، وقد تقبل إسرائيل السماح لعودة عدد محدود جدا من اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل وذلك وفق شروط ومعايير إنسانية ومعدل 1000 شخص كل سنة ولمدة خمس سنوات، أي ما مجموعه خمس ألف عائد فقط.<sup>(10)</sup> وقد سعى في الوقت نفسه بنيامين نتنياهو رئيس دولة إسرائيل الحالي على انتزاع اعتراف من الجانب الفلسطيني بتخلي عن حق عودة اللاجئين كشرط أساسي لاستئناف المفاوضات وتحقيق سلام عادل<sup>(11)</sup> وبهذه الخطابات وبخلق هذه الوقائع تنقلب الآية رأساً على عقب؛ بحيث يصبح المستوطنون أصحاب الحق الشرعي في فلسطين، بينما يصبح الفلسطينيون هم المعتصون والدخلاء، إذ لا معنى للاعتراف بدولة "الشعب اليهودي" إن لم ينطو هذا الاعتراف على مثل تلك المعادلة<sup>(12)</sup>. وبهذا الانقلاب تحصل الحركة الصهيونية على شرعية إعلان ذاتها حركة تحرر وطني، كما وحقت عودة تاريخية إلى وطنهم، مما يعني ذلك اعتبار نضال الفلسطينيين منذ مطلع القرن الفائت وحتى يومنا هذا لاغياً ولا نتيجة له وأنهم كانوا مجرد إرهابيين حاربوا اليهود لأخذ حق هو من حقوق الآخرين.<sup>(13)</sup>

### الدولة الفلسطينية وإعلان الكيان الإسرائيلي للدولة اليهودية:

كشف قانون إعلان الكيان الإسرائيلي "دولة يهودية" النوايا الحقيقية تجاه كافة الاستحقاقات المترتبة والمتراكمة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها استحقاق إقامة الدولة العربية وفق قرار التقسيم، فيزعمون من جهة، أن مثل هذه الدولة لن يحصل عليها الفلسطينيون إلا عبر بينما هم يعطلون ويفشلون المفاوضات التي تراوح مكانها منذ نحو عشرين عاماً،<sup>(14)</sup> عبر سلسلة من الإجراءات الهادفة في نفس الوقت لتهويد فلسطين؛ ويظهر ذلك من خلال تكريس المزيد من حقائق الأمر الواقع بالاستيطان في كل أنحاء الجسم الفلسطيني، حيث أن هنالك أكثر من 200 ألف إسرائيلي يقيمون في الأراضي المحتلة (بما في ذلك الجولان والقدس الشرقية)، ويشكلون قرابة 13% من إجمالي السكان في هذه الأراضي، ويعيش زهاء 90 ألفاً من هؤلاء في 150 مستوطنة في الضفة الغربية " والتي يخضع نصف مساحة أراضيها لسيطرة السلطات الإسرائيلية.

" وفي القدس الشرقية وفي الضواحي العربية المحيطة بالمدينة يعيش نحو 120 ألف إسرائيلي في

حوالي 12 حياً<sup>(15)</sup>"

فمنذ سنوات التسعينيات، لم تشهد الأرض المحتلة مثل هذا التصاعد السريع في عمليات إقامة المستوطنات ويظهر ذلك جلياً عبر جملة من المشاريع؛ فالمشروع الاستيطاني E1، الذي تم الإعلان عنه عام 1994 على مساحة تبلغ 12443 دونماً من أراضي قرى (الطور، عناتا، العيزرية، أبو ديس) ويهدف المخطط الذي صودق عليه عام 1997 من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك اسحق مردخاي إلى إقامة منطقة صناعية على مساحة 1 كم<sup>2</sup> وإقامة 4000 وحدة سكنية. و10 فنادق هذا المخطط يعتبر من أخطر المخططات الإسرائيلية في حال تنفيذه للأسباب التالية (16):

1. إغلاق المنطقة الشرقية من منطقة القدس بشكل كامل وتطوير المناطق (عناتا، الطور، حزما) وليس هنالك أي إمكانية للتوسع المستقبلي باتجاه الشرق
2. منع إقامة القدس، الشرقية (كعاصمة لفلسطين) وإمكانية تطورها باتجاه الشرق
3. ربط جميع المستعمرات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج حدود بلدية القدس مع المستعمرات داخل حدود بلدية القدس وبالتالي تحويل القرى العربية إلى مناطق معزولة ومحاصرة بالمستعمرات.
4. إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي الذي يعادل 10 % من مساحة الضفة وإحداث تغيير جذري في قضية الديموغرافيا الفلسطينية للصالح الإسرائيلي وفي خطوة جريئة وافق نائب وزير الداخلية (إيلي يشاي) على توصيات وزارة الداخلية الإسرائيلية التي قدمت توصياتها بضم مستوطنة (كيدار) إلى مستوطنة (معاليه ادوميم) الواقعة على بعد 3 كم شرقاً وتوسيع المستوطنة بـ 12 ألف دونم، ونقل إدارة هذه المستوطنة إلى نفوذ (معالية ادوميم) وضمن المناطق الفاصلة بين المستوطنات إلى معالية ادوميم. وسيتم بناء 6000 وحدة سكنية لاستيعاب 30000 مستوطنة<sup>(17)</sup>

واستكملت هذه الإجراءات عبر مخطط 2020 بعد أن وصل عدد السكان العرب إلى 35% من المجموع العام للسكان. كما أن الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الإسرائيلية والتي تنبأت بأن العرب عام 2040 سيصبحون 55 % من المجموع العام للسكان، أضاءت الضوء الأحمر أمام المخططين الإسرائيليين فشكّلت الحكومة الإسرائيلية طاقماً توجيهاً مكوناً من 40 مخططاً في مجالات متعددة وضمت 31 ممثلاً عن بلدية القدس برئاسة رئيس البلدية لوضع خارطة هيكلية لمدينة القدس بهدف تطوير المدينة وتقوية مركزها باعتبارها عاصمة الدولة العبرية ومركزاً للشعب اليهودي. وتقوية مركزها الاقتصادي والاجتماعي والعناية بالمباني العامة ومباني المؤسسات القومية الدولية وتعزيز وزيادة قوة جذب المدينة بعد أن ظهرت في السنوات السابقة كمدينة طرد سكاني، وخلق احتياطي من الأراضي للبناء السكني والذي يعني أن محاولة إسرائيل السيطرة على المدينة قد اتخذت منحى جديد وهو الصراع الديموغرافي والذي نشاهده في سطور الكتاب الصادر عن البلدية، حيث تشير الخطة هو المحافظة على نسبة النمو السكاني العربي. في حين تفيد المعطيات بوجود "ما بين 15-20 ألف" وحدة سكنية غير قانونية كما أن إخفاق مشروع التوسع باتجاه الغرب وبناء (20) ألف وحدة سكنية لليهود الذي لاقى مقاومة من الأحياء اليهودية وتم على أثره إغلاق ملف مشروع صفادي وتحويله إلى منطقة القدس الشرقية. وهكذا فإن المخطط 2020 بكل أبعاده السياسية

والتخطيطية يطرح هدفاً واحداً وهو تقليص الوجود الفلسطيني بالمدينة. حيث يخصص فائض الوحدات السكنية ومساحات التطوير للجانب اليهودي بهدف جذب سكان جدد ومنع الهجرة. أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإنها جاءت فقط لاستيعاب الزيادة السكانية عن طريق منح حقوق بناء طوابق جديدة على المباني القائمة، دون الأخذ بعين الاعتبار البنية التحتية لاستيعاب السكان الجدد، كما انه يأخذ بعين الاعتبار بعض المناطق ذات الطابع القروي التي لا يسمح بالبناء فيها وفي حين إن تخصيص 2500 دونم لبناء 26 ألف وحدة سكنية للعرب لا يمكن تطبيقه على الأرض لأسباب عديدة أهمها ملكية الأرض وقضية المشاع وعدم وجود بنية تحتية، بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانيات المادية لهذا البناء إذا افترضنا حل جميع المشاكل السابقة الذكر. علماً بأن 9.500 دونم وهي المساحة المخصصة لإقامة 47.000 وحدة سكنية ستقام (خاصة أن الحكومة الإسرائيلية وشركات البناء لديها نظامها الخاص في البناء وبيع الشقق الذي يعني بأن القدرة الاستيعابية المراد تحقيقها للجانب اليهودي بهذا المخطط سيتم تنفيذه، وفقاً للخطة المدرجة فيما يبقى البناء العربي المخطط في مهب الريح إضافة إلى تلك المشاريع تم طرح مشروع 1/30 ويعتبر المشروع المخطط الهيكلي للوادي لمنطقة القدس الذي يمتد من منطقة اللطرون حتى حدود بلدية القدس الموسعة، أهم المخططات الهيكلية للمنطقة حيث يهدف إلى تأمين وتطوير لواء القدس من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتربوية من خلال عملية تطوير ممكنة التنفيذ بما يضمن الحفاظ على طبيعة نسيج البناء القائم<sup>(18)</sup>. بالإضافة إلى إحداث تغيير جذري للوضع السكاني في المدينة، فهو يهدف إلى تكثيف عملية البناء في ضواحي المدينة وتحضير الخرائط التفصيلية لها. كذلك توسيع الأحياء القائمة من خلال المحافظة على النسيج البنائي القائم وخصوصاً في المناطق الحساسة والمناطق التي يجب المحافظة على طبيعتها مثل حوض البلدة القديمة. وتشجيع الهجرة للقدس من الخارج، وإعطاء الامتيازات للقدس، وإعلانها كمنطقة تطوير من الدرجة الأولى وتشجيع العمالة والعمل، واعتبار القدس هي المركز الديني وقلب الثقافة والروحانية لأقسام كبيرة من سكان العالم، وان القدس هي قلب الشعب اليهودي وهي مجمع روحي لكل اليهود في العالم ولا يخفي قادة إسرائيل أن الهدف من ذلك هو التأكيد على أنه لا رجعة في قرار إسرائيل بضم القدس بأكملها<sup>(19)</sup>، وذلك بالرغم من إدانة الأمم المتحدة هذا القرار بالإجماع تجدر الإشارة في هذا السياق، إن وجود هذه المستوطنات يشكل انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي، ولاسيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة عام 1949، التي نص على أنه "لا يجوز لسلطة الاحتلال نقل جزء من سكانها المدنيين الأصليين إلى الأراضي التي احتلتها"<sup>(20)</sup>، والواقع أن الحفاظ على المستوطنات اليهودية داخل الأراضي المحتلة بحماية الجيش الإسرائيلي، فضلاً عن تسليح المستوطنين، يجعل حصول الفلسطينيين على "حكم ذاتي" حقيقي ضرباً من الخيال فتوسيع الاستيطان يخل بقواعد السيادة الفلسطينية، والذي يعتبر من العناصر المهمة للدولة، كما يجعل إرساء السلام أمراً مستحيلًا مع استمرار الاحتلال.<sup>(21)</sup>

**تداعيات إعلان الكيان الإسرائيلي دولة يهودية على المشروع السياسي الفلسطيني بخصوص قضيتي اللاجئين والقدس دولياً وإقليمياً:**  
**على المستوى الدولي:**

عمدت الإدارة الأمريكية انتهاج خطة عمل لحل القضية الفلسطينية على نحو يدحض جهود النضال الفلسطيني خلال ستة عقود، فهي من الناحية الشكلية تدعم طموحات الدولة الفلسطينية لكنها في حقيقة

الأمر ترغب في دحض أهم الحقوق الفلسطينية وتدعم سياسات الاستيطان، من خلال الخضوع لشروط بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الصهيونية، ففي مقدمة تلك الشروط الاعتراف الرسمي الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية والإقرار بقبول التنازل النهائي عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، حيث عبرت عن ذلك الإدارة الأمريكية ضمن خطابات الرئيس الأمريكي باراك أوباما (Barack Obama) ليس فقط في خطابه أمام منظمة الإيباك (لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) في العام 2008 عشية الانتخابات الرئاسية، بل أيضاً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول سبتمبر، 2010 حين أكد التزام الولايات المتحدة بالاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة يهودية، وأن تتركز المفاوضات على التوصل إلى حل الدولتين، دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيلية للشعب اليهودي وعاصمتها القدس الكبرى والموحدة، وأن يتم تأكيد الاعتراف بالدولتين من لدن الطرفين (22) أي إن حل الدولتين يكون وفق الشروط والمقاييس الإسرائيلية؛ وليس وفق ما يطالب به الفلسطينيون وقد كرست المؤسسة الأمريكية الإقرار بقبول التنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين من خلال سعيها لربط اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إلى إسرائيل بعد حرب (1948م) بقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث أتخذ مجلس النواب الأمريكي في 1-4-2008 م قرار يطالب بموجبه تعويضهم في إطار عملية السلام؛ وذلك لضمان حقوقهم الذي فقدوها بهجرتهم إلى إسرائيل وتركوا ورائهم كل ما يملكون وأكد على ذلك الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون (Bill Clinton) عام 2000م عندما اقترح إقامة صندوق دولي لتعويض اللاجئين اليهود والفلسطينيين.<sup>(23)</sup>

في ذات السياق تقود وزارة الخارجية الإسرائيلية حملة لترويج فكرة حقوق المهاجرين اليهود، وتربطها بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك للتصدي لقضية اللاجئين الفلسطينيين التي تشكل عقبة أساسية في أي تسوية سياسية؛ فبدون حل عادل للاجئين لن تتجح عملية السلام من جانب آخر تسعى المؤسسة الأمريكية بربط حدود الدولة الفلسطينية بمتطلبات الأمن "الإسرائيلي" من خلال دعم فكرة عدم الانسحاب من حدود الرابع من حزيران 1967 وربط الانسحاب بالحدود التي تعطي للكيان ما يطالب به فهي حدود ذات طابع استراتيجي يخول لهذا الكيان الدفاع عن وجوده. ورفض أي قرارات دولية أخرى وخاصة القرارات 194 و 1515، 181، 1397، ورفض مرجعية القانون الدولي والمبادرة العربية ورفض الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني باعتبار أن هذا الأمر مرتبط بسير العملية التفاوضية ونتائجها<sup>(24)</sup>

### على المستوى العربي والإقليمي:

فمواكبة دول المنطقة لموجات التحول الديمقراطي ودخولها مرحلة الانتقال جعلها تعيش ادني مستويات الفقر، البطالة وغياب العدالة الاجتماعية، فالاهتمام بأزماتها الداخلية المتفاقمة انعكس على فكرة الدفاع عن القضية الفلسطينية وتحولت من الدعم إلى التضامن، فالملاحظ على التعامل مع المشاريع المطروحة لحل القضية هم الميل للتطبيع مع الكيان ضمن رؤية أوسع لمفهوم السلام، فتقييم الخطر الإيراني على انه تهديد يفوق وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة يجعل هذه الدول تتجه نحو فرص وإغراءات للتعاون مع "إسرائيل" لمواجهة الخطر الإيراني<sup>(25)</sup>



## الخاتمة:

مصطلح الدولة اليهودية ليس وليد اللحظة، وإنما هو قديم وجد أساسا في تصريحات المركزية الأوروبية، والمؤتمرات الصهيونية المتعاقبة منذ العام 1897م، ولا يخفى أن طرح قادة إسرائيل فكرة إحياء يهودية الدولة في الأعوام الأخيرة منذ العام 1991، كان الهدف منه استغلال ظروف دولية عدة منها؛ تواجد إدارة أمريكية يتزعمها المسيحيون الصهاينة، وغزو الولايات المتحدة الأمريكية أفغانستان واحتلال العراق، والانقسام على الساحة الفلسطينية والتطرف الإسرائيلي أعيد طرح مصطلح الدولة اليهودية عام 2007 في مؤتمر أنابوليس للسلام كشرط للدخول في المفاوضات ثم كشرط لتوقيع أي معاهدة سلام مع الفلسطينيين. وهذا يعني ضياع حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والسماح بعودة اليهود من كل الدول وضياع الحق التاريخي للفلسطينيين الذين ظلوا مقيمين في فلسطين تحت الحكم الإسرائيلي، والإقرار بصحة الأطروحة الصهيونية أن هناك شعب يهودي هو صاحب الحق التاريخي في فلسطين؛ ليصبح المستوطنون هم أصحاب الحق الشرعي وتنتهي إسرائيل الصراع دون أن تدفع الثمن للفلسطينيين.

## النتائج:

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج ومنها :

- ان قادة الكيان هدفهم في البعد الاستراتيجي هو طرد الشعب الفلسطيني من ارضه وكذلك تكشف اطماع اسرائيل بمزيد من الاستيطان خارج فلسطين لتحقيق حلمهم بإقامة دولتهم من النيل الى الفرات وهذا القانون مقدمه لذلك وهدفه تصفية الشعب الفلسطيني وتجريده من حقوقه.
- عدم جدية اسرائيل بمسألة المفاوضات وان التصرفات على الارض كانت تدل على الفرق بين نظرية الكلام والفعل المعاكس على الارض وكان من الضروري تنبيه المفاوض الفلسطيني.
- تنكر القانون لكل من هو داخل اسرائيل من غير اليهود رغم الخدمات التي يقدموها.
- خطورة هذا القانون واي تعاطي فلسطيني او دولي معه هو شطب لتاريخ الشعب الفلسطيني وحقوقه في ارضه

## التوصيات:

بناء على ما سبق وجب تقديم جملة من التوصيات للنهوض بالمشروع السياسي الفلسطيني من خلال:

1. ضرورة عمل السلطة الفلسطينية على العودة للمطالبة بتطبيق قرار التقسيم رقم (181) لدفع إسرائيل إلى الورا، وليس المطالبة بحدود عام 1967. والعمل على إعطاء القانون الدولي دورة ليكون هو الحكم وليست طاولة التفاوض للحيلولة دون إعلان الكيان الإسرائيلي " دولة يهودية، وذلك من خلال استغلال وسائل الإعلام المحلي العالمي ووسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح معنى يهودية الدولة وآثارها
2. التصدي لفكرة الإعلان عن يهودية الدولة بالضغط لمنع الموافقة عليها على المستوى الدولي بعقد حلقات نقاش لإظهار مخاطرها وتداعياتها، وذلك عن طريق تعزيز دور الجاليات العربية خاصة في أمريكا من خلال التواصل مع الإدارة الأمريكية، والتأثير على مؤسسات صنع القرار، وخاصة الكونجرس.
3. تطوير السلطة الفلسطينية لدورها المركزي في تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام، وبناء حكومة تتجاوز مل الخلافات الفكرية وتأسيس برنامج قائم على العمل الفوري المتمثل بإعمار قطاع غزة وإعادة الحياة الاقتصادية لها.
4. مواجهة فكرة حل السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال رسوخ فكرة ضرورة تغيير سياسة هذه الأخيرة لتكون رافعة للمشروع الوطني فهي سلطة مقاومة لإنهاء الاحتلال، وليست سلطة خدمات، والعمل على مقاومة إسرائيل ومقاطعتها داخليا وخارجيا، وإرهاقها برفع القضايا عليها في المحاكم الدولية

## المصادر والمراجع :

- (1) بشارة عزمي، دولة يهودية وديمقراطية، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، 2011
- (2) سياسة محددة جيداً لدى مجموعة معينة من الأشخاص تهدف الى إزالة منهجية لمجموعة أخرى عن ارض معينة، على اساس ديني، أو عرقي، أو قومي. وتضمن هذه السياسة العنف، وغالباً ما تكون مرتبطة بعمليات عسكرية ويتم تنفيذها بكل الوسائل الممكنة، من التمييز الى الإبادة وتنطوي على انتهاك لحقوق الانسان والقانون الدولي. لمزيد من الاطلاع انظر: " التطهير العرقي في فلسطين، (2007) ايلان بابيه، ط 1، ترجمة احمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- (3) الجزيرة نت،(2007)، يهودية الدولة أم يهودية لدولة إسرائيل، <http://www.aljazeera.net/05c79e4a-430d-4d8a-b2ef-/3aa56fb899e2-home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c463ac462fdf2d>
- (4) مسارات. التحذير من تداعيات إقرار قانون "الدولة اليهودية" على حقوق الشعب الفلسطيني، الاثنين، 29 كانون الأول (ديسمبر)، <http://www.masarat.ps/ar/content>
- (5) نسيب سري، الاعتراف بدين إسرائيل الرسمي وهو اليهودية بدلا من الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، على الموقع:  
<http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=401418>
- (6) الأسطل كمال ، مستقبل مدينة القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير الواقع الجغرافي الديموغرافي في المدينة بعد عام 1967، جامعة الأزهر، غزة. [http://info.wafa.ps/pdf/future\\_of\\_Jerusalem.pdf](http://info.wafa.ps/pdf/future_of_Jerusalem.pdf)
- (7) جبارة تيسر وآخرون. تاريخ القدس، مقرر تأسيسي. رقم المقرر 0104. جامعة القدس المفتوحة، ص 22 ، 2009
- (8) عاطف، سوزان، التركيبة السكانية للقدس من عام 1967 حتى الآن، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (256)، 2014، صص 32-43.
- (9) الاسطل، مرجع سبق ذكره، ص-250 252.
- (10) شعبان، خالد، "القدس خلال الحملة الانتخابية التاسعة عشر 2013، مركز التخطيط الفلسطيني. (2013)
- (11) شلحت، أنطوان، نتياهو يتطلع إلى ولاية رابعة على جناح "مشروع قانون الدولة القومية اليهودية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (101)، 2015، صص 195-202.
- (12) عثمان عثمان، وآخرون ، مرجع سابق، ص 56
- (13) المركز الفلسطيني للإعلام، مشروع قانون يهودية الدولة، مجلة البيان، العدد (331)، 2015، صص 48-51.
- (14) وكالة معا، 2011، معا ريف تكشف- خطة أمريكية سرية لعودة المفاوضات ومنع إعلان الدولة <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=401418>

- (15) دائرة الإحصاء المركزية، (2005)، <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2025.pdf>
- (13) Poica, (2013), Israeli COLONIZATION monitoring activities in the Palestinian Territories <http://www.poica.org/details.php?Article=4724>
- (16) حنا، عيسى، (2013)، الاستيطان بالقدس. مخطط ممنهج لتهويد المدينة، [http://insanonline.net/print\\_news.php?id=23956](http://insanonline.net/print_news.php?id=23956)
- (17) كمال الأسطل ، مرجع سبق ذكره، ص 250-253 .
- (18) غارودي روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسات الإسرائيلية، ط4، دار الشروق، القاهرة، ص 248. 2000
- (19) Emblem,(012008-11-), relevant articles of the 1949 Geneva Conventions and their Additional Protocols. International Committee of the Red Cross (ICRC,in <https://www.icrc.org/eng/resources/documents/misc/emblem-ihl-011108.htm#a1>
- (20) عبد العزيز، آية، ترسيخاً للعنصرية والاستيطان : قانون الدولة القومية اليهودية، والتهجير القسري لأهالي الخان الأحمر، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد (34)، 2018، صص 3-8.
- (21) The White House, Office of the Press Secretary, in <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/201023/09//remarks-president-united-nations-general-assembly>
- (22) منصور، جوني، قانون القومية الإسرائيلي: القانون والتداعيات، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد، العدد (85)، 2018، صص 107-120.
- (23) محارب، عبد الحفيظ، يهودية الدولة الفكرة والدولة وإشهارها ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد، 246، ص 29 ، 2001.
- (24) إدريس محمد السعيد، "المشروع الوطني الفلسطيني"، المركز الفلسطيني للأعلام <https://palinfo.com/3999>